

Distr.: General
17 September 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها الحادية والسبعين

المعقودة في قصر الأمم في جنيف من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الفرقة العاملة في دورتها الحادية والسبعين	أولاً-
٣ الموجز الذي أعده الرئيس	ثانياً-
٩ مسائل تنظيمية	ثالثاً-
		المرفقات
١١ مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية كي ينظر فيه	الأول-
١٣ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين للفرقة العاملة	الثاني-
١٤ الحضور	الثالث-



أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الفرقة العاملة في دورتها الحادية والسبعين

ألف- التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣ للأونكتاد: التجارة الدولية (البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

إن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية،

وقد نظرت في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣ للأونكتاد: التجارة الدولية، كما ورد في الوثيقة TD/B/WP/274، وفي المواد الداعمة للتقييم كما وردت في الوثيقة TD/B/WP(71)/CRP.2، وفي رد الإدارة على التقييم الوارد في الوثيقة TD/B/WP(71)/CRP.1،

١- تؤكد أهمية عمليات التقييم المستقلة في الإسهام في تطبيق برامج الأونكتاد وتبادل المعلومات والتعلم، وتثني على مساعي الأمانة في هذا الصدد؛

٢- تعرب عن تقديرها لفريق التقييم المستقل على إعداده تقرير التقييم، وللأمانة على ما قدمته من دعم لعملية التقييم، ولحكومة النرويج على ما قدمته من دعم مالي للتقييم، ولجميع الدول الأعضاء والمنظمات التي أسهمت في العملية؛

٣- تحيط علماً بتقرير التقييم وبرد الإدارة وبالعروض المقدمة بشأنها أثناء الدورة. واستناداً إلى نظرها في كل ذلك، تسلّم بأهمية البرنامج الفرعي ٣ وتعرب عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في ميدان التجارة الدولية بقيادة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية؛

٤- ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم وتطلب إلى الأمين العام للأونكتاد تنفيذها في إطار ولاية المنظمة؛

٥- تطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في دورة الفرقة العاملة المقبلة بشأن التعاون التقني والتقييم؛

٦- تطلب إلى الأمانة تنفيذ خطة التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ على النحو التالي:

(أ) ٢٠١٦ (سنة عقد المؤتمر): لن تنظر الفرقة العاملة في أي تقييم خارجي؛

(ب) ٢٠١٧: التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٤: التكنولوجيا واللوجستيات؛

(ج) ٢٠١٨: التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٥: أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.

باء- متابعة عمليات التقييم: تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع (البند ٤(ج) من جدول الأعمال)

إن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية،

وقد نظرت في التقرير عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتوطيد البرنامج الفرعي ٢ وفقاً للمناقشات التي جرت أثناء الدورة،

تحيط علماً بتنفيذ الأمانة البرنامج الفرعي بشأن الاستثمار والمشاريع وتوطيدها له وتشكرها على ذلك كله وتشجعها على مواصلة مساعيها في هذا المضمار.

ثانياً- الموجز الذي أعده الرئيس

ألف- الإجراءات

١- عُقدت الدورة الحادية والسبعون للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في جنيف، بسويسرا، في الفترة ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

باء- البيانات الافتتاحية

٢- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي، ثم أدلى ممثلو الوفود التالية ببيانات: الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة باسم المجموعة الأفريقية؛ والفلبين باسم المجموعة الآسيوية والصين؛ والاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وبنن باسم أقل البلدان نمواً؛ وكندا باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز - JUSSCANZ)؛ وباراغواي باسم البلدان غير الساحلية الأقل نمواً؛ وبربادوس باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والمغرب؛ وكمبوديا؛ والصين؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومصر.

٣- وعرض نائب الأمين العام للأونكتاد أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠١٤، وسلط الضوء على ثلاثة جوانب، هي تمويل التعاون التقني، وتخصيص موارد التعاون التقني، وأداء التعاون التقني. وقدم إضافة إلى ذلك منتجاً جديداً من منتجات التعاون التقني، هو "عُدّة الأونكتاد: تحقيق النتائج" (UNCTAD Toolbox: Delivering Results)، وتناول التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد الفرعية.

٤- وعن تمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ذكر نائب الأمين العام أن رصيد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد بلغ ٣٩,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهي زيادة نسبتها ٢٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣ بسبب الدعم المالي من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، لكنه أكد على أن هذه الزيادة لا تكفي إطلاقاً لتلبية طلبات المساعدة التقنية (ومعظمها على المستوى الوزاري) التي تردُّ على الأونكتاد سنوياً والتي تبلغ أكثر من ٨٠٠ طلب. وأشار إلى أن الفارق في التمويل يقدر بـ ٣٢ مليون دولار. وشدد على أن من المرجح أن يزيد عدد الطلبات المقدمة إلى الأونكتاد في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي قد يسهم فيها الأونكتاد إسهاماً كبيراً. ومن شأن رفع مستوى تعبئة الموارد أن يؤدي دوراً حاسماً في تحويل التطلعات إلى إجراءات ملموسة؛ وعلى هذا، طلب نائب الأمين العام دعم الدول الأعضاء للأونكتاد في جهوده الرامية إلى حشد الموارد وجعل المنظمة أكثر فاعلية بواسطة الدعم الملموس من المانحين.

٥- وفيما يتعلق بتخصيص موارد الأونكتاد المرصودة للتعاون التقني، بلغت النفقات الإجمالية لمشاريع التعاون التقني ٣٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو مبلغ يماثل متوسط النفقات على مدى السنوات الخمس الماضية. وتخصّصت نسبة ٥٩ في المائة من هذه النفقات لمشاريع في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وهما أكبر برامج التعاون التقني للأونكتاد. وطلب نائب الأمين العام دعم الدول الأعضاء لجهود الأونكتاد الرامية إلى توفير منتجات متنوعة للمستفيدين من خلال دعم الصناديق الاستثمارية المتعددة السنوات وغير المخصصة لغرض بعينه.

٦- وعن طريقة عمل التعاون التقني للأونكتاد، أخيراً، ألقى نائب الأمين العام الضوء على أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وعلى جهوده المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج. وشدد على دور الأونكتاد الرائد في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وما فتئت المجموعة منذ إنشائها رسمياً في عام ٢٠٠٨ تعمل بفاعلية على تعزيز التنسيق بين الوكالات وتدعيم دور التجارة والقدرات الإنتاجية في خدمات التعاون المتكامل التي تقدمها الأمم المتحدة. وأشار إلى إمكانية إنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة معني بالتجارة والقدرات الإنتاجية لتمكين البلدان من تحويل اقتصاداتها، وإيجاد فرص عمل، وتسخير التجارة في خدمة التنمية المستدامة. وفي ضوء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شجع نائب الأمين العام الدول الأعضاء بقوة على دعم هذا الصندوق.

٧- وستقدم "عُدة الأونكتاد: تحقيق النتائج" للدول الأعضاء والجهات المانحة لحة عامة شاملة عن أهم منتجات الأونكتاد. ومن المتوقع أن يستفاد من هذا المنتج استفادة جمّة أثناء الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقده في ليما في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، عند تجديد ولاية الأونكتاد بحيث تنصدي لتحديات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف في مجال التنمية المستدامة.

- ٨- وفيما يتعلق بالتقييمات الخارجية لأنشطة الأونكتاد، شدد نائب الأمين العام على أن سياسات وبرامج التنمية ينبغي أن تستهدي بالأدلة المستمدة من نظم الرصد والتقييم الموثوق بها. وأبرز التحدي القائم أمام تعزيز التقييم الدقيق للبرامج الرئيسية، وإدراج الدروس المستفادة من هذه التقييمات في السياسة العامة، لا سيما أن العام ٢٠١٥ هو السنة الدولية للتقييم.
- ٩- وذكر نائب الأمين العام أن الفرقة العاملة ستنتظر في تقييمات برامج الأونكتاد ومشاريعه التي أنجزت في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وشكر فريق التقييم على تقريره عن تقييم البرنامج الفرعي ٣ للأونكتاد: التجارة الدولية، وأعرب عن امتنانه لحكومة النرويج على ما قدمته من دعم للتمكين من إعداد هذه التقييمات. وأشار إلى الإنجازات التي تحققت بفضل العمل المتصل بالتجارة، على النحو المحدد في التقرير، مؤكداً على ضرورة بذل المزيد من الجهد وتحقيق نتائج أفضل. وقال في الختام إنه يتطلع إلى عقد مناقشات مثمرة خلال اجتماع الفرقة العاملة بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحسين أداء البرنامج الفرعي.
- ١٠- وشدد جميع الممثلين في البيانات التي أدلت بها الوفود على أهمية التعاون التقني بوصفه ركناً أساسياً من أركان عمل الأونكتاد، وتحقيق التآزر بين التعاون التقني والركنين الآخرين، وكذلك ضرورة الارتقاء بدور التعاون التقني للأونكتاد وبدور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ١١- واعترفت جميع الوفود بقدرة الأونكتاد على تقديم الدعم لتحقيق أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت وفود عدة في هذا الصدد على القيمة التي يضيفها الأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة.
- ١٢- وأعربت غالبية الوفود عن قلقها من الفجوة بين عرض التعاون التقني للأونكتاد والطلب عليه، ودعت المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم الدولية إزاء المساعدة الإنمائية وزيادة تبرعاتهم لصناديق الأونكتاد الاستثنائية كي يتسنى للأونكتاد تلبية طلبات المساعدة التقنية المتزايدة على النحو الكافي.
- ١٣- وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للمساهمات والجهود التي يبذلها الأونكتاد لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة من أجل تعزيز قدراتها التجارية وتلك المتصلة بالتجارة؛ ودعت شركاء التنمية إلى توفير الأموال الكافية المستدامة التي يمكن التنبؤ بها لدعم أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك زيادة المساهمات في الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.
- ١٤- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقه إزاء تراجع حصة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تخصيص موارد التعاون التقني للأونكتاد، ودعا إلى المزيد من التوازن في التوزيع الجغرافي للموارد من قبل الأونكتاد.

- ١٥- وأعربت بعض الوفود عن استعدادها للعمل مع دول أعضاء ومجموعات إقليمية أخرى على تحقيق تقدم في المشاورات بشأن استراتيجية الأونكتاد لجمع الأموال لأنشطة التعاون التقني.
- ١٦- وسلطت غالبية الوفود الضوء على ضرورة أن يركز الأونكتاد على المنتجات المناسبة وأن يقترح تنويع برامج المساعدة التقنية المشهود لها بالخبرة والقيمة المضافة داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، دعت بعض الوفود إلى توثيق التعاون بين الوكالات والمنظمات المعنية.
- ١٧- أضف إلى ذلك أن معظم الوفود أئنت على دور الأونكتاد الريادي في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية لأنه ارتقى بالتنسيق بين الوكالات بفاعلية ورسخ دور التجارة والقدرات الإنتاجية في سياق التعاون المتكامل الذي توفره منظومة الأمم المتحدة.
- ١٨- وشدد بعض الوفود على أن الأونكتاد، نظراً إلى دوره داخل المجموعة، مستعد لدعم الدول الأعضاء بنهج متنسق ومنسق لإنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة.
- ١٩- وأعربت غالبية الوفود عن دعمها لتكثيف استخدام الممارسات الإدارية القائمة على النتائج. واقترح مندوبان في هذا الصدد نشر وتطبيق أفضل الممارسات بشأن الإدارة القائمة على النتائج عبر الأونكتاد بخصوص البرنامج الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع. وألقى أحد المندوبين الضوء على ضرورة وجود آليات ملموسة للرصد والمتابعة لجعل الإدارة القائمة على النتائج أكثر فاعلية.
- ٢٠- زد على ذلك أن غالبية الوفود ألقوا الضوء على ضرورة أن يوسع الأونكتاد قاعدة المانحين ويستكشف نهجاً جديدة تراعي اعتبارات المانحين وأولويات البلدان. وأكدت الوفود على ضرورة أن تكون مفاهيم الاستناد إلى الطلب، والشفافية، والفعالية، وإمكانية التنبؤ هي المبادئ التوجيهية التي تستند إليها هذه النهج.
- ٢١- وأشارت وفود عدة إلى أهمية الصناديق الاستثمارية غير المخصصة لغرض محدد وأهمية التمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به للاضطلاع بالأنشطة باستمرار.
- ٢٢- وأخيراً، رحبت بعض الوفود بإنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل الارتقاء بكفاءة وأثر التعاون التقني الذي توفره المجموعة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- ٢٣- وتناول نائب الأمين العام عدداً من المسائل التي وردت في البيانات التي أدلت بها الوفود. وأعرب عن امتنان الأونكتاد للدعم القوي من الدول الأعضاء للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وشدد على أهمية هذا الدعم في أداء الأونكتاد لولاياته وفي فعالية سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقبلة. وأكد بالإضافة إلى ذلك على أن الطلب على المساعدة التقنية لا يزال أكبر بكثير من القدرة التوريدية. وعلى الرغم من عدم التمكن من تلبية عدد كبير من

طلبات المساعدة التقنية بسبب الافتقار إلى الدعم المالي من الدول الأعضاء، فإن الأونكتاد عرض على الدول، للمرة الأولى، المبالغ المالية الدقيقة اللازمة لتلبية الطلب بفعالية. وشدد نائب الأمين العام على دور الدول الأعضاء في هذا الصدد، وطلب المزيد من الدعم، ولا سيما من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية. وعن الإمدادات، ألقى الضوء على "عُدّة الأونكتاد" بصفتها وسيلة لتيسير الاتصالات بشأن التعاون التقني وتمويل الدول الأعضاء لمنتجات الأونكتاد حسب مجالات اهتمام كل منها. وبخصوص المزايا النسبية، أشار نائب الأمين العام إلى أن الأونكتاد يتعاون بفعالية مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة على إضافة قيمة إلى مجالات خبرة كل واحدة منها في عدد من القضايا المتداخلة، مثل تمكين المرأة والتوظيف. والأونكتاد ملتزم بمتابعة التوصية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي انبثقت عن الاستعراض الأخير الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لركن البحث والتحليل من أركان عمل الأونكتاد. ومن المتوقع أن يدمج الأونكتاد القضايا الجنسانية على وجه الخصوص في مطبوعاته الرئيسية، وهي خطوة كبيرة في طريق أداء ولايته الإنمائية. ومن منظور الإدارة من أجل تحقيق النتائج، تسعى الأمانة إلى تقليص عدد المجموعات المواضيعية الـ ١٧ للصناديق الاستثنائية إلى حوالي ٧ مجالات مواضيعية، في الوقت الذي تكفل فيه شفافيتها وإمكانية التنبؤ بها. وحضّ نائب الأمين العام على الدعم من الدول الأعضاء في هذا المضمار. وعن التعاون الفعال داخل منظومة الأمم المتحدة، شدد نائب الأمين العام على أن بإمكان الدول الأعضاء، من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، أن تطلب فعلياً مساعدة متسقة ومنسقة بشأن التجارة والقضايا المرتبطة بها تحقيقاً للمزيد من الكفاءة والتأثير على الصعيد القطري. وعلى هذا، فإن المجموعة تعد وسيلة لإدارة الموارد بفاعلية. وطلب نائب الأمين العام إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد أن تدعم إنشاء الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين. وفي الختام، دعا الدول الأعضاء إلى التشاور بانتظام بعضها مع بعض في المسائل المذكورة أعلاه لمساعدة الأونكتاد بفعالية على تلبية الطلب على المساعدة التقنية.

٢٤- وعن بند جدول الأعمال المتعلق بالتقييم، رحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المنسقين بالباب المخصص للدروس المستفادة في اللوحة العامة التي أعدتها الأمانة عن تقييم أنشطة الأونكتاد^(١). ووافق المنسوق على الدرس المستفاد المتصل بضرورة وجود نظرية صريحة وواضحة للتغيير عند وضع المشاريع، وتيسير القياس والتقدم نحو تحقيق الأهداف الطويلة الأجل. وأكد ممثل المجموعة الإقليمية أن الأنشطة الرامية إلى تطبيق نظرية التغيير صريحة وواضحة يقوّي ثقافة التعلّم والشفافية والمساءلة في المنظمة، وأنه ينبغي الأخذ بها في جميع أنشطة الأونكتاد وبرامجه، وشجع الأونكتاد على التعاون مع مركز التجارة الدولية على هذه المسائل. وأخيراً، أثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على اللوحة العامة التي قدمتها الأمانة عن الدروس المستفادة من التقييمات، لكنه طلب النظر أيضاً في الدروس المستفادة في مجال رصد البرامج.

(١) TD/B/WP/272.

٢٥- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لفريق التقييم على التقييم الخارجي بشأن البرنامج الفرعي ٣. وأشار مندوبان بارتياح إلى نتائج التقييم المتعلقة بجدوى البرنامج الفرعي وقدرته على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

٢٦- ووافق مندوبان على التوصية الأولى في تقرير التقييم التي جاء فيها أن على الأونكتاد الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة وتحسين فعالية تخصيص الموارد وأوجه التأزر فيما بين التخصصات.

٢٧- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين بالتوصية الرابعة في تقرير التقييم عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عمل الأونكتاد. ووافق أحد المندوبين على الاستنتاج القائل إن أعمال قسم التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية مثال على ممارسة فضلى في تناول القضايا المتداخلة. ورأى المندوب أنه ينبغي تدعيم هذا القسم بغية المضي بأهداف البرنامج الجنساني قدماً. وأكد أحد المندوبين مجدداً على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عمل الأونكتاد، ولكنه شدد على أن يستمر تركيز الدعم المقدم من الأونكتاد على مساندة البلدان النامية في مسائل التجارة والتنمية.

٢٨- وأشار ممثلان لمجموعتين إقليميتين بالخصوص إلى التوصية التاسعة في تقرير التقييم عن الاتصالات. فأما ممثل إحدى المجموعتين فشجع الأونكتاد على وضع استراتيجية للاتصالات من أجل التوجيه الفعال لرسائل تتعلق بالشؤون الجنسانية، ومصطلح "التجارة باستخدام الموارد البيولوجية" الذي سكه الأونكتاد، وأهداف التنمية المستدامة. وأما الآخر فشدد على أهمية التأكد من أن الأونكتاد والشعب التابعة له يتبادلون مزاياهم النسبية ويثبتون كيف يمكن للمنظمة أن تسهم بفاعلية في نجاح تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٩- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالخصوص إلى التوصية الثانية عشرة في تقرير التقييم عن أفضل ممارسات الإدارة القائمة على النتائج.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، أشاد ممثل مجموعة إقليمية أخرى بعمل البرنامج الفرعي، ولاحظ بتقدير عمله المتعلق باستعراضات سياسات الخدمات، والاستعراضات الوطنية المتصلة بتصدير المواد الخضراء، والتنمية المستدامة، والتجارة والبيئة؛ وقد استفادت منه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووجه أحد المندوبين الانتباه إلى أن دور البرنامج الفرعي في الحفز على تغيير السياسات واستعراض الخدمات وسياسات المنافسة مثال ممتاز على الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد أن يفيد البلدان النامية فائدة حقيقية. وأشاد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بعمل الأونكتاد في إطار الأركان الثلاثة ورحب بجهوده الرامية إلى ترسيخ هذه الإنجازات.

٣١- وعن متابعة التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٢، أعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره للدور الحاسم لعمل الأونكتاد في البرنامج الفرعي، ولا سيما تقرير الاستثمار العالمي.

٣٢- وفيما يتعلق بالدور الذي تؤديه التقييمات عموماً، شدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أن التقييمات ساهمت في تبادل المعارف والمساءلة، وأبرز المجالات التي يمكن فيها زيادة فعالية البرامج، الأمر الذي يساعد على تحسين استخدام الأموال الشحيحة أصلاً.

جيم- الاجتماعات غير الرسمية

٣٣- واصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

دال- الإجراء الذي اتخذته الفرقة العاملة

١- مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه: استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٤- وافقت الفرقة العاملة على مشروع مقرر بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، لعرضه على مجلس التجارة والتنمية كي ينظر فيه في دورته الثانية والستين التي ستعقد في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق الأول).

٢- الاستنتاجات المتفق عليها

(البندان ٤(ب) و٤(ج) من جدول الأعمال)

٣٥- أعدت الفرقة العاملة استنتاجات متفقاً عليها بشأن التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣ للأونكتاد: التجارة الدولية (البند ٤(ب) من جدول الأعمال) وبشأن متابعة عمليات التقييم: تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع (البند ٤(ج) من جدول الأعمال).

ثالثاً- مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٦- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، السيد ألفريدو سويسكوم (بنما) رئيساً لها. وانتخب لاحقاً السيد توماس فوهغروب (ألمانيا) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٣٧- أقرت الفرقة العاملة في الاجتماع نفسه جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/271).
وعليه، كان جدول الأعمال كما يلي:
- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
 - ٣- استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها.
 - ٤- تقييم أنشطة الأونكتاد:
 - (أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛
 - (ب) التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣ للأونكتاد: التجارة الدولية؛
 - (ج) متابعة عمليات التقييم: تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع.
 - ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين للفرقة العاملة.
 - ٦- مسائل أخرى.
 - ٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة الذي سيقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين للفرقة العاملة (البند ٥ من جدول الأعمال)

- ٣٨- أقرت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين (انظر المرفق الثاني).

دال- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية (البند ٧ من جدول الأعمال)

- ٣٩- أذنت الفرقة العاملة للمقرر في الجلسة ذاتها بوضع اللمسات الأخيرة على التقرير عن دورتها الحادية والسبعين.

مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية كي ينظر فيه

استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يؤكد من جديد دور الأونكتاد في مجال التعاون التقني بوصفه ركناً أساسياً للمنظمة، ويشدد على أهمية التنسيق بين الأركان الثلاثة من أجل تحسين التماسك والتأثير عند تقديم المساعدة التقنية؛
- ٢- يحيط علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها؛
- ٣- يقر بمساعدة الأونكتاد، ويطلب إلى الأمانة مواصلة العمل على ضمان أن تتوافق أنشطة التعاون التقني مع اتفاق أكرا وولاية الدوحة وتوجّه نحو تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى عند الاقتضاء؛
- ٤- يعرب عن تقديره لنوعية أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها الأمانة بالتعاون مع المستفيدين وشركاء التنمية ومنظمات دولية أخرى، ويحيط علماً بزيادة الأموال الواردة من كل من البلدان المتقدمة والنامية في عام ٢٠١٤ مقارنة بالسنوات السابقة؛
- ٥- يعرب عن تقديره أيضاً للأدوات التي أتاحتها الأونكتاد، مثل قائمة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية و"عُدّة الأونكتاد"، التي تقدم للدول الأعضاء والمناخين لمحة عامة شاملة عن أهم منتجات الأونكتاد؛
- ٦- يؤكد من جديد أهمية الإدارة القائمة على النتائج في تقديم المساعدة التقنية الفعالة تمشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، ويرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة في هذا المضمار؛
- ٧- يحيط علماً بتزايد مستوى الطلب على المساعدة التقنية من البلدان النامية، الذي لا تضاهيه مستويات التمويل الحالية بشكل كامل، ويدعو الدول المتقدمة وغيرها من شركاء التنمية القادرين إلى تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى صناديق الأونكتاد الاستثمارية للتعاون التقني - مثل الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً - من أجل العمل على توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للتخطيط والتنفيذ الفعالين لبرامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، ويؤكد جدوى الصناديق الاستثمارية غير المخصصة لغرض بعينه، ويطلب إلى الأمانة أن تستكشف سبلاً مبتكرة لتوسيع قاعدة المناخين؛

٨- يشجع الأمانة على أن تكفل، حيثما أمكن، توزيعاً إقليمياً متوازناً للتعاون التقني استناداً إلى الطلب، مع مراعاة احتياجات أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويدعو الأونكتاد في هذا الصدد إلى تعميم جوانب التعاون التقني لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المتفق عليه في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٩- يرحب بالدور الريادي الذي يضطلع به الأونكتاد في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، ويشجع على توثيق التعاون فيما بين وكالات المجموعة لتحقيق المزيد من التماسك والفاعلية والتأثير على المستويين الوطني والإقليمي في إطار نهج "توحيد الأداء"، مع مراعاة البعد الإنمائي؛

١٠- يشجع الأونكتاد على مواصلة الاستفادة من التمويل المتاح عن طريق صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة؛

١١- يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاورات غير الرسمية للاتفاق على مجموعة من الأهداف والمبادئ المشتركة المتعلقة باستراتيجية جمع الأموال، بما في ذلك إنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل العمل بفعالية على الارتقاء بالكفاءة وأثر خدمات التعاون التقني المقدمة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين للفرقة العاملة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣- استعراض الخطة البرنامجية للأونكتاد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والسبعين للفرقة العاملة.
- ٥- مسائل أخرى.
- ٦- اعتماد تقرير الفرقة العاملة الذي سيقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور^(٢)

- ١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة:
- | | |
|----------------|----------------------------|
| الاتحاد الروسي | شيلي |
| أذربيجان | الصين |
| ألمانيا | غواتيمالا |
| إيطاليا | فنلندا |
| بنما | النمسا |
| سويسرا | الولايات المتحدة الأمريكية |
- ٢- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في الفرقة العاملة:
- | | |
|-----------------------------|---------------------------------|
| إثيوبيا | الفلبين |
| الأردن | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) |
| إسبانيا | قطر |
| إستونيا | كمبوديا |
| إكوادور | كندا |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | كوبا |
| باكستان | كوت ديفوار |
| البحرين | كينيا |
| البرازيل | لكسمبرغ |
| البرتغال | مصر |
| بنن | المكسيك |
| توغو | المملكة العربية السعودية |
| تونس | ناميبيا |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | نيجيريا |
| الجمهورية الدومينيكية | اليابان |
| جنوب أفريقيا | اليمن |
| السودان | اليونان |
| فرنسا | |

(٢) تضم قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على القائمة، انظر TD/B/WP(71)/INF.1.

- ٣- وكانت المنظمتان الحكومتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب
- ٤- وكانت المنظمة غير الحكومية (من الفئة العامة) التالية ممثلة في الدورة:
منظمة "القرية السويسرية"
-